طرد الامريكان العاملين في فرق التفتيش:

بداية الحسم ام مجرد معركة اخرى . . ضحيتها الشعب العراقي

حسم القرار العراقي بطرد الامريكان العاملين في فرق التفتيش، الخاصة بنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية، حالة الترقب والانتظار التي اعقبت صدور قرار مجلس الامن 1134 الخاص بفرض عقوبات جديدة على العراق.

منذ صدور قرار مجلس الامن 1115 (حزيران 1997)، اصبح المزيد من العقوبات وليس رفع او تخفيف الحصار موضوع مجلس الامن. وان اختلاف روسيا وفرنسا والصين مع الولايات المتحدة ليس على رفع الحصار او عمل اللجنة الخاصة، بل حول شرعية وجدوى اصدار مزيد من العقوبات على العراق.

لقد صدر القرار 1134 (تشرين الاول 1997) على خلفية تلويح مندوب العراق لدى الامم المتحدة بعدم التعاون مع اللجنة الخاصة في حالة اعتماد عقوبات جديدة على العراق. وقد يكون لهذا التهديد دور في دفع روسيا وفرنسا والصين للضغط باتجاه تعديل المشروع الامريكي القاضي باعتماد عقوبات فورية بمنع سفر المسؤولين العراقيين المعنيين بعرقلة عمل لجان التفتيش التابعة للامم المتحدة.

وخوفا من ان تفهم بغداد صدور القرار 1134 بصورته المعدلة وامتناع خمس دول عن التصويت عليه، كاشارة للتصعيد مع مجلس الامن، بادرت كل من فرنسا وروسيا لتحذير العراق من "مخاطر" توصية "المجلس الوطني" العراقي بتجميد التعامل مع اللجنة الخاصة.

فجاء قرار مجلس قيادة الثورة العراقي في الثلاثين من تشرين الاول بطرد الامريكان العاملين في لجان التفتيش مع التأكيد على مواصلة التعامل مع لجان التفتيش كـ "مناورة" لتحريك الوضع القائم بشأن استمرار الحصار دون صد الباب بوجه فرنسا وروسيا.

سيناريو "في الحركة بركة"

يمكن رصد الدوافع والحيثيات التالية في تفسير بغداد لموقفها:

- يبدو ان بغداد توصلت الى قناعة باستحالة تقديم اللجنة الخاصة تقريرا بنظافة العراق من اسلحة الدمار الشامل، اما لان بغداد تخفي اسلحة تعتبرها ضرورية (خاصة البيولوجية) لضمان امن النظام من انفجار داخلي او تدخل خارجي، او لان ما تطالب به اللجنة الخاصة من معلومات بات متعذرا توفيره لاسباب خارجة عن ارادة النظام، او لان اللجنة ستجد دائما مايبرر استمرار عملها بحجة او اخرى. وترى بغداد ان مجلس الامن رغم ضخامة الانجازات التي

حققتها اللجنة الخاصة نتيجة تعاون بغداد معها، يصر على تجاهل هذه الايجابية لصالح نواقص صغيرة، ويذكر في هذا الصدد ان من بين سبعمائة حالة تفتيش خلال العام الحالي، تركزت مناقشات مجلس الامن الاخيرة على ست حالات قال مفتشو اللجنة الخاصة انهم منعوا من التفتيش فيها.

- ان اصرار لجان التفتيش دخول وتفتيش مقرات ومكاتب رئاسية، ينطوى على تعمد الاهانة، خاصة وان الرئيس الجديد للجنة الخاصة ريتشارد بتلر الغى اتفاقا سابقا بين بغداد وايكيوس بشأن اسلوب تفتيش مناطق تعتبرها بغداد "حساسة" وسيادية.

- قناعة بغداد بان الولايات المتحدة ستحول دون رفع الحظر النفطي حتى لو جاءت اللجنة الخاصة بتقرير يعلن نظافة العراق من الاسلحة المحظورة، وتدلل على ذلك بتصريحات المسؤولين الامريكان والبريطانيين بان مجرد خلو العراق من الاسلحة المحظورة لايكفي لتنفيذ الفقرة 22 من قرار 687، الخاصة برفع الحظر النفطي عن العراق، وتطالب بتفسير اوسع للفقرة يتطلب اثبات حسن النوايا وغيرها من الشروط للقبول برفع الحظر النفطي.

- ان العقوبات التي تلوح بها الولايات المتحدة كما جاء ذكرها في القرار 1134 تنحصر بمنع سفر المسؤولين العراقيين المعنيين بالتسلح العراقي، ولكن واقع الحال ان مثل هؤلاء المسؤولين هم بحكم الممنوعين من السفر اصلا من قبل السلطات العراقية خشية على سلامتهم من جهة، او خوفا لتعرضهم لضغوط او اغراءات اجنبية.

- ان طبيعة الضربات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة ضد العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية كانت محددة الاثر ذهب ضحيتها مدنيون مما جعلها سببا لتعاطف الشارع العربي والاسلامي مع العراق. فالتلويح بمزيد من الضربات الجوية، او حتى المبادرة بها لن يغير من واقع الحال القائم في بغداد: استمرار النظام وهلع العراقيين من نزق الامريكان، واستنكار العرب والمسلمين.

- وان حصر قرار الطرد بالمفتشين الامريكان، مع التأكيد على مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة يستجيب لنداءات روسيا وفرنسا بضرورة استمرار التعاون مع اللجنة الخاصة، بأمل شق الاجماع الدولي في مجلس الامن في حال مبادرة واشنطن بفرض عقوبات جديدة، قد تعتبرها فرنسا وروسيا غير مبررة او متناسبة مع حجم "الخطأ" العراقي.

فبغداد لاتتوقع موافقة روسيا وفرنسا على اجراءاتها، ولكنها تأمل في ان تختلف هاتان الدولتان مع الولايات المتحدة في تقييم رد الفعل المطلوب تجاه العراق.

- ان النظام العراقي، وبالذات صدام حسين، لايزال يعتبر تعاطف الشارع العربي والاسلامي احد اهم اوراقه في الحرب الاعلامية القائمة بين بغداد وواشنطن.

وفي تحدي امريكا بعد مضي اكثر من ست سنوات على حرب الخليج الثانية، ورغم مرابطة حاملة الطائرات الامريكية "نميتز" و 15 سفينة حربية في مياه الخليج، اضافة الى اكثر من 200 طائرة حربية امريكية ستكرس "زعامة" صدام عربيا، خاصة في وقت تتصاعدالانتقادات الاقليمية للسياسة الامريكية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، ويزداد التعاطف العربي والاسلامي مع معاناة الشعب العراقي.

- اما على الصعيد الداخلي، فان المواجهة مع امريكا ستوظف لترحيل المشاكل، ولو مؤقتاً. كما ان تأييد بعض اطراف المعارضة العراقية للموقف الامريكي سيجير لادانة كل المعارضة العراقية.

- ان فشل السياسة الامريكية القائمة على الاحتواء المزدوج في تغيير نهج ايران او تغيير نظام الحكم في بغداد، جعل دول المنطقة المتحالفة مع واشنطن في حالة قلق في وقت كانت الادارة الامريكية تعد هذه الدول باستقرار ورخاء نتيجة حرب الخليج الثانية. ان تأزيم الوضع السياسي في المنطقة يكرس حالة الاستياء الشعبي وحتى الرسمي من استمرار سياسة الاحتواء الفاشلة.

- اثبات قدرة بغداد على الخروج من "صندوق" الاحتواء الذي فرضه الامريكان، والقدرة على تحدي واحراج واشنطن.

- ان قرار الطرد او حتى تجميد التعامل مع اللجنة الخاصة لا علاقة له بقرار النفط مقابل الغذاء، وبغداد تدرك ان الامم المتحدة وحتى واشنطن ليست بوارد وقف العمل بهذا القرار الذي تعتبره واشنطن ادات لرفع العتب وليس الحظر، وليس هناك من طرف يرغب في تحمل التبعات المعنوية والاخلاقية الناجمة عن التسبب في وقف قرار النفط مقابل الغذاء.

تعتقد بغداد ان طرد المفتشين الامريكان يضع الكرة في الملعب الامريكي وليس امام مجلس الامن، وبالذات روسيا وفرنسا، اذا ارادوا نزع فتيل الانفجار الا ان يقدموا تنازلات لصالح العراق.

اذا كانت هذه الاعتبارات تشكل بمجملها حيثيات ودوافع القرار العراقي بطرد الامريكان، فالسؤال . . .

اين الخطأ في نهج النظام؟

- ان ادعاء بغداد بانها تعاونت مع لجان التفتيش بـ 694 حالة، والاستثناء كان مجرد ست حالات، يثير التساؤل: ماذا يمنع بغداد عن الاستجابة لهذه الحالات الست؟ وماالذي تخافه بغداد من تفتيش تلك الاماكن للحد الذي تضحي برفع الحظر النفطي؟

- ان بغداد، بتحديها هذا، قد تكسب عطف الشارع العربي والاسلامي، ولكنها حتما تفقد العطف الفرنسي والروسي، وتصريحات المسؤولين في تلك العواصم تؤكد هذا التحول.

- قد يكون صحيحا القول: ان واشنطن ليست بوارد رفع الحظر النفطي حتى لو اعلنت اللجنة الخاصة نظافة العراق من الاسلحة المحظورة، ولكن ان تصل اللجنة الى مثل هذا القرار مشفوعا بتأييد فرنسا وروسيا، سيجعل الولايات المتحدة في عزلة مما قد يضطرها الى استخدام الفيتو، الامر الذي يزيد من عزلتها وبالتالي يهيء المناخ والحجج لكسر طوق الحظر النفطي من قبل الاخرين، ان هذا السيناريو هو بمثابة "الكابوس" بالنسبة لواشنطن. ومع ذلك اختارت بغداد التفريط به لصالح مواجهة مع واشنطن توحد كافة اعضاء مجلس الامن ضد العراق، وتسقط بيد كل من روسيا وفرنسا.

واذا كان هدف بغداد تقريب اجل رفع او تخفيف الحصار، فان المواجهة مع الولايات المتحدة كرست الحظر الذي تريده واشنطن دون جهد اضافي مما جعل البعض يقولون ان بغداد سقطت مرة اخرى في الفخ الامريكي.

- ان بغداد قدمت الكثير، ودمرت معظم اسلحتها المحظورة، وبذلك تكون قد ذهبت تضحيات بغداد سدى دون مردود لعجزها عن قطع الشوط الاخير من رحلتها الطويلة مع لجان التفتيش.

- ورغم ان قرار 986 (النفط للغذاء) امر منفصل عن قرار حظر اسلحة الدمار الشاملة، الا ان تعرض للعراق لضربات جوية قد يجعل من استمرار الاشراف الدولي على عملية توريد الغذاء وتوزيعه امراً صعباً بما يعطل تنفيذ القرار مما يزيد من معاناة العراقيين.

- ان طرد المفتشين الامريكان ليس حلا لحالة الحصار، واذا كانت الولايات المتحدة لاتخسر من الانتظار، فان بغداد بعملها هذا كرست المأزق، الا وهو الحصار، ولاسبيل للخروج منه الا بتنازلات قد تكون اكبر مما سبق.

ان جعجعة طرد المفتشين ستكون بدون طحين، كما ان "نشوة" التحدي قد تسكر النظام مؤقتا، ولكن الوقت كفيل بصحوة مؤلمة، يدفع الشعب العراقي ثمنها دما ومالاً.

ومرة اخرى تسقط بغداد في امتحان الحسابات السياسية.

خيارات الولايات المتحدة . .

ان "شيطنة" الادارة الامريكية لصدام حسين، تجعل من اي مساومة مع صدام حسين "انتحارا" سياسيا لأي رئيس امريكي، فكيف الحال بالرئيس بيل كلينتون المهووس باستطلاعات الرأي العام ومزايدات الكونغرس باغلبيته الجمهورية وقوى الضغط اليهودية.

قد يكون في نجاح فرنسا وروسيا في الضغط على صدام حسين للتراجع، نزع لفتيل الانفجار وراحة للرئس الامريكي، ولكن في غياب مثل هذا الخيار، خاصة لضيق الوقت المتاح، يجعل من التفكير برد حاسم ضرورة امريكية. فياترى ماهي خيارات واشنطن؟

- قد تعتبر واشنطن ان صدام حسين وفر لها ما كانت تسعى لتحقيقه، الا وهو استمرار الحصار الاقتصادي دون الحاجة لاقناع الاخرين بضرورة ذلك، الامر الذي لايتطلب اجراءا امريكيا خاصا باعتبار ان الازمة هي بين الامم المتحدة والعراق على حد تعبير ناطق باسم البنتاغون الامريكي.

وعليه وفي اطار مجلس الامن قد تسعى واشنطن الى احكام "صندوق" الاحتواء، وذلك بتطبيق عقوبات منع سفر المسؤولين العراقيين، وقد تلجأ الى اعتماد قرار جديد يطالب بطرد البعثات الدبلوماسية والتجارية العراقية، اضافة الى احكام غلق طرق التجارة غير المشروعة عبر تركيا وايران والاردن.

- ان اعتماد ضربة جوية تستهدف مواقع رئاسية وعسكرية حساسة، بأمل الحاق اكبر الاضرار بمثل هذه المنشآت والاشخاص فيه الكثير من الاغراء ولكن تجربة السنوات الماضية تدعو الى الحذر وذلك لان السياسية الامريكية القائمة على احتواء النظام دون اسقاطه، لاسباب معروفة، ستجعل من اي ضربة جوية امريكية عقوبة للشعب العراقي الذي بات يائسا من رغبة او قدرة امريكا على اسقاط النظام العراقي. كما قد تخدم النظام العراقي في كسب عطف او احراج الاخرين، خاصة وان مثل هذه الضربة الجوية سوف لن تحظى بموافقة مجلس الامن، كل هذا يجعل من اعتماد الضربة الجوية امرا مشكوكا فيه.

وقد يرى البعض ان على امريكا اعتماد خيار الحسم، وذلك باسقاط النظام استنادا للتحليل التالي:

- توصل الادارة الامريكية الى ضرورة تعديل سياسة الاحتواء لصالح العمل لاسقاط صدام حسين، انطلاقا من قناعة بان استمراره في الحكم هو دعوة للمواجهة وعدم الاستقرار المتكرر، الامر الذي جعل الادارة الامريكية رهينة مفاجآت صدام حسين وليس العكس. ولتحقيق الاسقاط هناك جملة من الاجراءات السياسية والعسكرية:

- استغلال الفرصة لرصد الرئيس العراقي وحاشيته المقربة لتوجيه ضربة تذكرنا بالضربة الامريكية لخيمة الرئس الليبي، بأمل التخلص من صدام حسين نهائيا.

- تدبير تمرد عسكري بالتعاون مع عناصر عراقية عربية وكردية مع توفير غطاء جوي فاعل.

- وانسجاما مع هذا التوجه على واشنطن الانفتاح على ايران، لتحييد دورها في دعم صدام حسين، بل واكثر من ذلك، المساهمة في اسقاطه.

- ان نجاح امريكا في اسقاط النظام العراقي، سيكرس هيمنتها على المنطقة بما يسكت الاصوات المعارضة من جهة، ويطمئن دول الخليج العربية التي اخذت تتبرم من متاعب سياسة الاحتواء.

ليس بالامكان احسن مما كان

ان صعوبة خيار الحسم او الاسقاط تكمن في الحاجة الى تغيير راديكالي في السياسة الامريكية وذلك بالتخلي عن سياسة الاحتواء التي باتت ركنا اساسيا في نهج الادارة الامريكية خاصة وان مهندس هذه السياسة، مارتن انديك، يحتل اليوم مركز مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط.

كما ينطوي هذا الخيار على الانفتاح على ايران وهو امر لايمكن تمريره في كونغرس معاد لايران ومتأثر باللوبي اليهودي -أيباك.

وبغياب كردستان العراق نتيجة حالة الاقتتال الكردي، يصعب على امريكا ان تجد قاعدة للانطلاق منها لاسقاط النظام العراقي، واي عمل عسكري مباشر يتجاوز الضربة الجوية سيتطلب تدخل القوات البرية الامريكية وهذا امر لا يمكن للادارة الامريكية ان تقبله في ظل توفير بديل ارخص واقل كلفة، الا وهو الاحتواء.

كما ان اي تدخل امريكي مباشر دون رضا ايران سيدفع الاخيرة الى التدخل بما يوسع الصراع الامريكي لمواجهة اهم دولتين في الخليج الامر الذي سيعرض كل منطقة الخليج ونفطها للخطر.

ان التورط في معركة في العراق سينعكس سلبا على معظم الدول العربية الامر الذي سيكون له اثره السلبي على المساعي الامريكية في نجاح التسوية السلمية في الشرق الاوسط، وقد يكون مؤتمر الدوحة الاقتصادي اول ضحية لمثل هذا التورط الامريكي.

لهذه الاسباب وغيرها يصبح استمرار الاحتواء، وبالتالي الحصار الذي تعزز نتيجة تحد بغداد، هو السياسة الثابتة لامريكا.

(الملف العراقي، العدد71 - تشرين الثاني 1997)

❋ ❋ ❋